

الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء يربك حسابات مدريد

محمد ماموني العلوي

لدى مدريد في بناء علاقتها السياسية وتبديل حوارها الدبلوماسي مع الرباط. وبحكم تاريخها المكتف مع المغرب لكونها كانت قوة استعمارية في منطقة الصحراء، لم تستوعب إسبانيا هذا المتغير الجوهري في تعاطي الولايات المتحدة مع ملف الصحراء، ولهذا حاولت وزيرة الخارجية الإسبانية إفرانغ الموقف الأميركي من محتواه وربطه بقضية فلسطين، موضحة أن "الملف الفلسطيني - الإسرائيلي وملف الصحراء الغربية بين أيدي الأمم المتحدة يحتاجان إلى إجماع دولي حتى يكون الحل مستقرا ومقبولا من جميع الأطراف".

ويشكل الاعتراف الأميركي تحديا للدبلوماسية الإسبانية لأنه يضعها في موقف صعب أمام الرباط. إن يقول خبراء في العلاقات الدولية إن التغييرات المتتالية بالمنطقة تدفع سياسة مدريد إلى المحافظة على علاقاتها مع الرباط في الجانبين الاقتصادي والأمني، ويؤكد هؤلاء أن إسبانيا لا يمكنها الإصطدام مع الموقف الأميركي وفي نفس الوقت ليس من مصلحتها إغضاب المغرب كونه الشريك الاقتصادي والأمني في بيئة مفتوحة على التهديدات الأمنية العابرة للحدود والهجرة غير النظامية.



أرانتشا غونزاليس لايا
اتصالات جارية للتراجع
عن قرار اعتراف الولايات
المتحدة بالصحراء المغربية

ونظرا لارتباط قضية الأمن بالحدود البحرية بين المغرب وإسبانيا، تتخوف الأوساط العسكرية والسياسية الإسبانية من وضع المغرب رهن إشارة الولايات المتحدة قاعدة عسكرية بالقصر الصغير على المحيط الأطلسي لتعوض القاعدة الأميركية الموجودة في منطقة "روتا" بإسبانيا قبل انتهاء الاتفاقية الإسبانية الأميركية في العام المقبل والمبرمة في عام 1988.

ومن الناحية الأمنية، تتخوف إسبانيا من الصفقات العسكرية والأمنية التي أبرمها المغرب مع الإدارة الأميركية تزامنا مع هذا الاعتراف والذي ستكون له تداعيات على محور توازن القوى في المنطقة، خاصة وأن قيمة القوات الاتفاقية العسكرية الأخيرة مع الولايات المتحدة مستحكان الرباط من الحصول على أنواع جديدة وجذ متطورة من الأسلحة العسكرية التي كانت دائما مدريد تتخوف من حصول المغرب على موافقة المؤسسات الأميركية عليها.

ولهذه الأسباب لفت هشام معتضد إلى المكسب الكبير للمغرب على مستوى الصفقات العسكرية، فالبناء المرتقب للقاعدة العسكرية الأميركية في الصحراء المغربية سيفرض أمرا واقعا مغايرا في المنطقة بخصوص معايير موازين القوى العسكرية، وهو ما دفع الحكومة الإسبانية لربط اتصالها مع المسؤولين الأميركيين مباشرة بعد هذا الإعلان.

وتعي إسبانيا أهمية المغرب كطريق تجاري بين القارتين الأوروبية والأفريقية وأن الشراكة بين البلدين لا تعكس قوة الروابط السياسية فحسب، بل تعكس أيضا دورهما الرئيسي في العمل كحلقة وصل قيمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي عبر الصحراء، لهذا يعتقد متابعون للشأن الإسباني أن المغرب يسعى إلى توظيف هذه المتغيرات من أجل اعتراف واضح من مدريد بمغربية الصحراء.

الرباط - مازالت تداعيات الاعتراف الأميركي بالصحراء المغربية مستمرة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية، ما يفضّل تحولا مهما على مستوى التوازنات الجيوسياسية بمنطقة البحر المتوسط وجنوب الصحراء، فضلا عن علاقات المغرب مع القوى الإقليمية ومنها الجارة الشمالية إسبانيا التي يبدو أنها لا تؤيد الإعلان الرئاسي الأميركي.

وقالت وزيرة الخارجية الإسبانية أرانتشا غونزاليس لايا إن بلادها تجري اتصالات مع الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، من أجل التراجع عن قرار اعتراف الولايات المتحدة بالصحراء المغربية، الذي اتخذته الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب.

وبخصوص محاولة الحكومة الإسبانية التأثير على الإدارة الأميركية الجديدة من أجل التراجع عن قرار اعتراف الولايات المتحدة بالصحراء، يعتقد هشام معتضد الأكاديمي والمحلل السياسي أنه "سيبقى جد محدود ومستبعد الخال خاصة وأن نوعية هذه الاتفاقيات مرتبطة بتوجهات سيادية وذات أبعاد استراتيجية في علاقة بالأمم المتحدة والمغرب، الولايات المتحدة والدول الحليفة".

وأوضح الأكاديمي المغربي في تصريح لـ "العرب"، أنه إذا كان نظريا، من الناحية القانونية والسياسية والإدارية، إمكانية التراجع عن هذا القرار من طرف الإدارة الأميركية الجديدة، فواقعا هذا التغيير جد مستبعد لأنه رهين توجه استراتيجي دولي بقيادة الولايات المتحدة وليس حبيس قرارات طرفية أو توجهات أيديولوجية مرتبطة بخنبة سياسية أو ظرفية دبلوماسية عابرة.

ويبدو أن المسؤولية الإسبانية ليست مطمئنة إلى إمكانية نقض بايدن للإعلان الرئاسي الذي أعلنه ترامب، وحتى توازن موقف بلادها نفت غونزاليس وجود توتر في العلاقات الدبلوماسية بين بلادها والمملكة المغربية، عقب تاجيل الإجماع الثنائي بين البلدين، الذي كان مقررا إقامته الشهر الجاري بالرباط.

وكرر فعل على تهميش واشنطن مدريد بعدم اطلاعها على خطوة الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء، أكدت وزيرة الخارجية أرانتشا غونزاليس لايا في تصريحات لإذاعة أوندا سيرو أن "حل نزاع الصحراء المغربية لا يرتبط بتولية واحدة مهما كان وزن قوة هذا البلد، وإنما بمساعي الأمم المتحدة".

وتعمل إسبانيا على جميع القنوات الرسمية والعميقة لأجل تمتين علاقتها بالرباط بابعاد استراتيجية، حيث تم تاجيل اجتماع اللجنة العليا المشتركة للبلدين، والذي كان مقررا في 17 ديسمبر الحالي، حتى تتم إعادة ترتيب أوراق المناقشات وضبط إيقاع الحكومة الإسبانية بعد تصريحات النائب الثاني لرئيس الحكومة، يابلو غليسياس، التي جدد فيها دعمه لأطروحة جبهة البوليساريو.

ويعتقد معتضد أن "اعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء أربك الحسابات السياسية والدبلوماسية لإسبانيا في تقييم علاقاتها مع المغرب، خاصة في خضم استعدادها للمشاركة في القمة المشتركة مع المغرب بالرباط التي تم تاجيلها مباشرة بعد إعلان الإدارة الأميركية اعترافها بمغربية الصحراء"، موضحة أن "هذا التاجيل يترجم المكانة الاستراتيجية والمحورية لملف الصحراء

هل يتبنى قيس سعيد مبادرة اتحاد الشغل كأرضية للحوار الوطني

الاتحاد العام التونسي للشغل: موقف سعيد من مبادرة المنظمة تطوّر



بوادر انسجام في المواقف

هي مبادرة عامة وموقف سعيد هو عدم محاورته الفاسدين، أي أنه يطلب إقامة الحوار بشروط، أهمها أن يكون المجتمع المدني مشاركا أساسيا في الحوار وينتظر أن تتغير موازين القوى في الشارع، وطلب أيضا بمبادرة صلح جزائية وتعديل للقانون الانتخابي لإتخاذ المنظومة".

وأضاف بان "سعيد يرى أن الأحزاب لفظها المجتمع وهو بذلك لن يعود إلى سيناريو حوار 2013 عندما كانت النهضة قلب لها تمثيلية برلمانية، بل توجد قوى شعبية ستلعب دورها والنهضة وقلب تونس سيقصر دورها على التمثيلية الشعبية".

وبدوعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل، ينظم عدد من الجمعيات والمنظمات الوطنية والعديد من مكونات المجتمع المدني، الجمعة، "وقف احتجاجية للدفاع عن مدينة الدولة والتضديد بكافة أشكال العنف الذي ارتفع منسوبه في المجتمع والبرلمان وارتفاع خطاب الكراهية داخل مجلس نواب الشعب".

حسب بيان الاتحاد.

يشير إلى أن المنظمة الشغلية، كانت قد نددت في بيان شديد اللجة منذ أسبوع، بصمت رئيس مجلس نواب الشعب، راشد الغنوشي، عن تنامي العنف بشتى أشكاله داخل قبة البرلمان، محمّلة "كل الأطراف الداعمة لهذه الكتلة الإجرامية أو المتحالفة معها، ومنها حركة النهضة، مسؤوليتها في تشجيع العنف بالتحريض الخفي أو بالصمت"، بحسب البيان.

وتابع "مرجعية سعيد هي الدولة القوية والراعية وهذا يضع حدودا في صلة بأن الدولة مراقبة للفعل في المجال الخاص، وهو سيعود إلى الدولة الراعية لتحقيق النصوص المنصوص عليها دستوريا".

ويبدو أن سعيد يسعى إلى تقديم حوار بشكل مغاير لما تم إلتاحه في 2013 برعاية الرباعي الراعي إنذاك، أي أنه ينتظر توفر الظروف الملائمة لضمان نجاحه، فضلا عن إيجاد صيغ لتدليل الصعوبات التي تقف أمام المهمة.

أنه لا حوار مع الفاسدين.

وكتف مساعد الأمين العام للمنظمة الشغلية، سامي الطاهري، أن "الاتحاد لم يقرر بعد اللقاء مع النهضة"، مؤكدا في المقابل أن هذه الحركة "مازلت تحمي دعاة الإزهاق والأطراف التي تهجم على المنظمة الشغلية"، في إشارة إلى كتلة ائتلاف الكرامة.

واعتبر الطاهري في تصريح لوسائل إعلام محلية، الجمعة، أن "الرسالة التي وجهها رئيس البرلمان راشد الغنوشي إلى الاتحاد والتي تتصل من التهجرات وتعتبر أنها لا تلتزم المجلس، غير كافية"، وذلك على خلفية "مازلت تحمي التنديد أو اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد هذه الاعتداءات المتواصلة".

وعلى الرغم من تأكيد على عدم محاورته الفاسدين، إلا أن الكثير يرى أن سعيد يريد تقديم شروط إضافية في علاقة بدقة المرحلة، ما يدعم حظوظ نجاح الحوار وأهمها تعديل النظام الانتخابي.

وقال المحلل السياسي نبيل الراحي في تصريح لـ "العرب"، "إن مبادرة الاتحاد

وبعد مرور أكثر من أسبوعين على تقديم اتحاد الشغل مبادرة تنظيم الحوار لسعيد، مازالت لم تتضح الرؤية بشأن الموقف الرسمي للرئيس، لكن مراقبين يعتبرون أن الرئيس مع تنظيم حوار بشكل مغاير لما تم إلتاحه في 2013 برعاية الرباعي الراعي إنذاك، أي أنه ينتظر توفر الظروف الملائمة لضمان نجاحه، فضلا عن إيجاد صيغ لتدليل الصعوبات التي تقف أمام المهمة.

كما يذهب البعض إلى أن الرئيس سعيد يسعى لتوفير مهادت نجاح الحوار، ورجح هؤلاء أن يدعم مبادرة الاتحاد بإضافات وأفكار جديدة من شأنها أن تساهم في تعزيز حظوظ الحوار المرتقب.

وقال المحلل السياسي منذر ثابت "إن التحالف بين الرئيس سعيد والاتحاد العام التونسي للشغل وارد جدا، باعتبار أن سعيد لا يحد مناهج الأحزاب والاتحاد هو الحليف المثالي للرئيس وهذا التحالف استراتيجي".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "في علاقة بالمبادرة من المؤكد أنه ستكون هناك إضافات خاصة من سعيد، واعتقد أنه سيطرح أفكارا في علاقة بإصلاح النظام السياسي ستكون ذات بعد هيكلي وستتطرق للهبات في دستور 2014 في ظل تثبيت حركة النهضة باخترال الإصلاحات في مراجعة النظام الانتخابي وقد ينحو منحى سياسيا، والمسألة بيد الاتحاد كما الرئيس ومفتاح الأزمة سياسي بالأساس".

قدم الرئيس التونسي قيس سعيد في اللقاء الأخير الذي جمعه بأمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطوبوي تصورا يقضي بتفعيل مبادرة الحوار الوطني التي قدمها الاتحاد (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، في خطوة يرى مراقبون أنها تحمل رغبة من سعيد في المضي باتجاه الحوار مع انتظار لحظة توفر الظروف الملائمة لذلك.

خالد هدي

تونس - رجح الاتحاد العام التونسي للشغل، إعلان الرئيس قيس سعيد خلال الأيام القليلة القادمة عن رؤيته لتفعيل مبادرة الحوار الوطني المقدمة إليه منذ بداية ديسمبر الجاري، بهدف إيجاد حلول للأزمة التي تضرب البلاد على جميع الأصعدة، ما يشرف رغبة الرئيس في إقامة الحوار مع توفر جملة من الشروط.

واعتبر الأمين العام المساعد للاتحاد الشغل، سمير الشفي، "أن موقف سعيد من مبادرة المنظمة تطوّر"، مشيراً إلى "أنه من المنظر أن يقدم الرئيس التونسي خلال الأسبوع المقبل رؤيته لتفعيل مبادرة الحوار للحوار الوطني".

وأشار الشفي في تصريح لجريدة محلية، كذلك إلى أن اللقاء التشاوري الذي جمع سعيد بالأمين العام للمنظمة الشغلية، نورالدين الطوبوي، قد تطرق إلى "أهمية تفعيل مبادرة الحوار الوطني على أرض الواقع وعلى قاعدة الثوابت الوطنية"، على أن "تأخذ بعين الاعتبار تدهور الأوضاع في تونس وأن كل السيناريوهات لا تنبئ بخير".



منذر ثابت
من المؤكد أن سعيد
سيقدم إضافات
على مبادرة الاتحاد
نبيل الراحي
الرئيس يقدم شروطا
أهمها حوار مع
الفاسدين

يذكر أن سعيد قد أكد خلال لقائه بالطوبوي، على "أن الحوار لا يمكن أن يكون على شكل الحوار السابق، بل يجب توفير كل الأسباب والشروط لنجاحه"، مجددا موقفة الرافض "للحوار مع الفاسدين" إلى جانب "العملاء والخونة".

أحزاب جزائرية معارضة تمهد لرفض دعوة الرئيس تبون إلى انتخابات مبكرة

صابر بليدي

الاتحاد الأوروبي حول اتفاق الشراكة بين الطرفين، صمت مرير".

وذهب حزب العمال إلى أبعد من ذلك لما ذكر في بيان مكتبه السياسي بأن "تسبون يفقد للعناصر التي تسمح له بتقدير التطورات على الساحة الإقليمية"، في إشارة إلى التطورات المتسارعة في المنطقة.

واعتبر التمهيد لانتخابات مبكرة خطوة لتكريس الوضع القائم بغية إيقان النظام الذي رفضته الأغلبية الساحقة من الشعب منذ 22 فبراير 2019، في الانتخابات الرئاسية وفي الاستفتاء على الدستور.

ووصف رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس، في تدوينة له على حسابه الخاص في فيسبوك، دعوة الرئيس تبون من إقامته الصحية بألمانيا لتحضير قانون الانتخابات الجديد، بـ "العناد القاتل للبلاد".

والمح الذي أن حزبه يتجه مبدئيا نحو "مقاطعة المواعيد الانتخابية التي ينوي تبون تنظيمها مستقبلا ظلما قاطع الانتخابات الرئاسية والاستفتاء الدستوري".

إجراءات الحجر الصحي، وأن حكومته تستعد لتفكيك البنوك والمؤسسات العمومية بالجوء إلى خصصتها"، في إشارة إلى مبادرة حكومية تستعد لفتح رأسمال بعض البنوك والمؤسسات الحكومية أمام المستثمرين الخواص، من أجل إنقاذها من الإفلاس.

وكانت شكوك أحزاب المعارضة صريحة في شكل تصريحات وبيانات صدرت عن حزب العمال اليساري، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (غير معتمد)، وأجمعت على أن دعوة الرئيس إلى مراجعة قانون الانتخابات تحسبا لانتخابات تشريعية ومحلية مبكرة، ينم عن "جهل الرجل بحقيقة الأوضاع الداخلية، وعن رغبة في إدخال الدستور الجديد حيز التنفيذ عنة، وإثباته للرأي العام الداخلي والخارجي أنه متابع ومستمر وقادر على أداء مهامه" درءا لجدل الشغور الرئاسي المحتدم.

وذكر بيان للمكتب السياسي لحزب العمال بأن "الرئيس تبون يجهل الفوضى التي تضرب قطاع التعليم في كل أطواره، والتدهور المخيف للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن الرجل لا يجهل حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل يجهل أيضا تزايد إضرابات العمال والموظفين وعمال المهن الحرة في كل مناطق البلاد".

وأضاف البيان "الرئيس يجهل الانهيار الاقتصادي الذي نتج عن

وكانت شكوك أحزاب المعارضة صريحة في شكل تصريحات وبيانات صدرت عن حزب العمال اليساري، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (غير معتمد)، وأجمعت على أن دعوة الرئيس إلى مراجعة قانون الانتخابات تحسبا لانتخابات تشريعية ومحلية مبكرة، ينم عن "جهل الرجل بحقيقة الأوضاع الداخلية، وعن رغبة في إدخال الدستور الجديد حيز التنفيذ عنة، وإثباته للرأي العام الداخلي والخارجي أنه متابع ومستمر وقادر على أداء مهامه" درءا لجدل الشغور الرئاسي المحتدم.

وذكر بيان للمكتب السياسي لحزب العمال بأن "الرئيس تبون يجهل الفوضى التي تضرب قطاع التعليم في كل أطواره، والتدهور المخيف للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن الرجل لا يجهل حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل يجهل أيضا تزايد إضرابات العمال والموظفين وعمال المهن الحرة في كل مناطق البلاد".

وأضاف البيان "الرئيس يجهل الانهيار الاقتصادي الذي نتج عن

الجزائر - تدفع أحزاب سياسية معارضة في الجزائر في اتجاه تحريك الجيود الذي يخيم على الساحة المحلية، لاسيما في ظل هيمنة مقاربة السلطة على مخارج الأزمة، قبل أن يلف الغموض مصير ومستقبل السلطة في البلاد بسبب عرض رئيس الجمهورية واستمرار غيابه عن البلاد.

ولقيت دعوة الرئيس عبدالمجيد تبون، في ظهوره الأخير بعد نحو شهرين من الغياب، إلى تعديل قانون الانتخابات، تفاعلا ضعيفا من طرف القوى السياسية الفاعلة في البلاد، رغم أنها تمهد لاستحقاق مبكر يؤسس مؤسسات منتخبة جديدة في البرلمان والمجالس المحلية.

ولم تبد الأحزاب والتنظيمات الأهلية الموالية للسلطة، إلى حد الآن، تفاعلا أو ترجيبا بدعوة الرئيس، لأن الغموض غلب على رسائل الطمأنينة، حيث ما زال ظهور الرئيس في التسجيل المذكور على حسابه الشخصي في تويتر، يفقد للضمانات اللازمة لاستقرار هرم السلطة.



تحول مرتقب لعلاقات المغرب إقليميا